

Auditor's report and his contribution to the evaluation of financial performance

Kentour naima¹, Salaa soumia², Hamza sayeh³

¹Laboratory of sustainable development in the regions of the high plateaus and desert regions , University Center of AL-Bayad

² Department Management sciences, University Center of AL-Bayadh.(Algeria)

³ Department Management sciences, University Center of AL Bayadh.(Algeria)

ARTICLE INFO

Article history:

Received:20/12/2020

Accepted:27/4/2021

Online:1/6/2021

Keywords:

Auditor's Report

Financial Performance

Auditing Procedures

Auditing of Financial
Statements.

JEL Code: M44, L10

ABSTRACT

Financial performance has a very important position in economic institutions, as it reflects the financial position of the institution and can be measured through many traditional and modern indicators. It is also affected by many variables with positive and negative impact. This is what causes institutions to search for tools and methods that contribute to assessing their financial performance for One of these tools and methods is the report of the financial auditor as it contributes to determining the negative side in its performance and searching for its causes through activating the necessary and detailed auditing standards and procedures for the financial statements, as it intends to make its decisions and draw a policy Current and future..

تقرير المدقق ومساهمته في تقييم الأداء المالي

كنتور نعيمة¹، صالحة سميرة²، حمزة سايع³

¹ مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية، علوم التسيير، المركز الجامعي نور البشير البيض، الجزائر،
n.kentour@cu-elbayadh.dz

² علوم التسيير، المركز الجامعي نور البشير البيض، الجزائر، Soumia32@yahoo.fr

³ علوم التسيير، المركز الجامعي نور البشير البيض، الجزائر، hamzasayah98@yahoo.com

معلومات المقال

تاريخ

الاستقبال: 20/12/2020

تاريخ القبول: 2021/4/27

تاريخ النشر: 2021/6/1

الكلمات المفتاحية

تقرير المدقق

الأداء المالي

إجراءات التدقيق

تدقيق القوائم المالية

المخلص

للأداء المالي مكانة بالغة الأهمية في المؤسسات الاقتصادية إذ يعكس الوضع المالي للمؤسسة ، ويمكن قياسه من خلال العديد من المؤشرات التقليدية والحديثة ، كما انه يتأثر بالعديد من المتغيرات ذات التأثير الإيجابي و السلبي هذا ما يجعل المؤسسات تبحث عن الأدوات والأساليب التي تساهم في تقييم أدائها المالي من أجل تحسينه، ومن بين هذه الأدوات والأساليب تقرير المدقق المالي باعتباره يساهم في تحديد الجانب السلبي في أدائها و البحث عن أسبابه من خلال تفعيل معايير وإجراءات التدقيق اللازمة والتفصيلية للقوائم المالية ، حيث تعتمد عليه في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها الحالية والمستقبلية.

JEL Code: M44, L10

- مقدمة:

إن مخرجات المحاسبة المالية ليست مقتصرة فقط على المعلومات المعروضة في القوائم المالية، فالتقارير المالية هي مصطلح واسع يتضمن ليس فقط القوائم المالية ولكن كل الوسائل لتوصيل المعلومات المتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالمحاسبة المالية، إلا أن التقارير المالية ليس غاية في حد ذاتها ولكنها تهدف إلى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في اتخاذ القرار، فأهدافها ليست ثابتة ولكنها تتأثر بالبيئة الاقتصادية والقانونية وكذا بالخصائص والقيود المتعلقة بنوعية المعلومات التي يمكن أن توفرها القوائم المالية، حيث يتم توجيه أهداف التقارير المالية نحو المصلحة العامة لتخدم العديد من المستخدمين و تمكنهم من تحديد مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية، و تمدهم بمعلومات عن المكاسب و مكوناتها و كذلك الوضع و الأداء المالي الذي يعتبر من اهم متطلبات المؤسسة و المحيط الخارجي لها ، حيث المؤسسة في حالة تغيير مستمر بسبب بيئتها وعلاقاتها مع المؤسسات الأخرى ، فالأداء المالي يمثل سمة من سمات الاقتصاد الحالي وعليه سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الاجابة على الاشكالية التالية :

ما مدى مساهمة تقرير المدقق في تقييم الاداء المالي للمؤسسة ؟

ولمعالجة هذا الموضوع قسمناه الى اربعة محاور رئيسية كالتالي :

المحور الاول : تقرير المدقق

المحور الثاني : الأداء المالي

المحور الثالث : مساهمة تقرير المدقق في ابراز الاداء المالي للمؤسسة

اهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة الى ابراز فعالية المعايير المعتمدة والاجراءات المتخذة من قبل المدقق للخروج بتقرير تشخيصي لوضع المؤسسة، مع تقديم اقتراحات من اجل توطيد العلاقة بين التدقيق المالي و ادارة المخاطر عن طريق استعمال التقرير المالي من طرف المؤسسة لتحسين وتقوية فعالية الكيفية التي تدبر بها مخاطرها لتحسين ادائها المالي

منهجية الدراسة

لغرض معالجة موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ،حيث تم استخدامه حسب ما تقتضيه مرحلة المعالجة وذلك بغرض التعمق في فهم وتبيان العناصر المكونة للموضوع ،واخضاعه للدراسة الدقيقة وتحليل جل ابعاده بشكل كاف من التوضيح و التفسير ،للاوصول الى استنتاجات تمكنا من الاجابة على الاشكالية المطروحة .

1-تقرير المدقق**1-1- ماهية تقارير المدقق**

للفهم الجيد لمقصود تقرير المدقق لابد من أن نفرق بين مصطلحين أساسيين سبقا مصطلح التقرير هما الشهادة والرأي، لقد ظلت الشهادة (certificat) مستعملة للدلالة على تقرير المدقق إلى أن بدأ التحول إلى لفظ تقرير

(rapport) كما هو شائع بشكل كبير في أنحاء العالم، أما سبب التحول هذا فيرجع إلى أن الشهادة تعتبر إعلانا كتابيا عن حقيقة واقعة، فلا تمنح إلا إذا وصل مانحها منزلة اليقين، لذلك فإن لفظ تقرير أقرب لوصف ما يعطيه المدقق المالي أنه عاجز عن إعطاء شهادة حيث أن البيانات المحتويات في القوائم المالية عبارة عن أشياء تقريبية بسبب وجود عنصر التقدير فيها.

أما كلمة رأي (opinion) فهي ليست بديلا عن لفظ تقرير أو شهادة بل جزءا منهما، حيث أن التقرير أو الشهادة يحتوي بنود أخرى علاوة على رأي المدقق حول صحة البيانات وعدالة تصوير القوائم المالية لنتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي. (زكية بن زروق ، 2016/2017، ص 140)

1-2-تعريف تقرير المدقق

كما ينظر الكاتب عبد الوهاب نصر علي للتقرير المدقق "كمنتج نهائي لعملية تدقيق القوائم المالية السنوية للمنشأة". (عبد الوهاب نصر علي ، 2001، ص 162)

أما الكاتبان محمد فضل مسعد ،خالد راغب الخطيب فقد عرفا تقرير المدقق على انه عبارة عن "وثيقة مكتوبة تصدر من شخص توافرت فيه مقومات علمية وعملية وشخصية معينة، وتوفرت له ضمانات تجعله أهلا لإبداء رأي فني محايد يعتمد عليه، ويتضمن تقريره بإيجاز إجمال ما قام به من عمل، ورأيه في انتظام الدفاتر والسجلات، ومدى دقة ما تحتويه من بيانات محاسبية ومدى تعبير القوائم الختامية عن نتيجة النشاط والمركز المالي". (محمد فضل مسعد ،خالد راغب ، 2000، ص 172)

ومن وجهة نظر الدكتور الهادي التميمي فإن التقرير هو "خلاصة ما توصل إليه المدقق المالي من خلال تدقيقه و التعرف على أنشطة المنشأة و فحص الأدلة و المستندات و الاستفسارات و الملاحظات و الأدلة المؤيدة الأخرى التي يراها ضرورية، ويعتبر التقرير الوثيقة المكتوبة التي لابد من الرجوع إليها لتحديد مسؤولية المدقق المالي". (هادي التميمي ، 2004، ص 161)

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن تقارير المدقق هي عبارة عن مجموعة من البيانات المالية التي :

- تصدر من قبل المشروعات الهادفة للربح مرتبة في جداول.
- معدة وفق مجموعة من المفاهيم والمبادئ والأسس المحاسبية.
- تعتبر نافذة يمكن من خلالها التعرف على نشاط المشروعات من جوانبها المختلفة.

1-3-محتويات تقرير المدقق

حسب المعايير الدولية للتدقيق (المعيار رقم 700) العناصر الأساسية لتقرير المدقق على النحو التالي:
(أحمد نور ، 1999، ص 235)

ينبغي أن يحتوي التقرير على العنوان المناسب له، ويفضل استخدام اصطلاح (تقرير مدقق مستقل) في العنوان، وذلك لتمييز تقرير المدقق عن التقارير التي قد تصدر عن الآخرين، مثل تلك الصادرة عن موظفي الشركة، أو عن مجلس الإدارة، أو عن تقارير المدققين الآخرين الذين لا يلتزمون بنفس متطلبات قواعد المهنة التي يلتزم بها المدقق المستقل.

● **الجهة الموجه إليها التقرير:**

ينبغي أن يوجه تقرير المدقق بشكل مناسب حسب متطلبات ظروف الارتباط بالتدقيق ، ويوجه التقرير عادة إما إلى المساهمين أو إلى مجلس إدارة الشركة موضوع التدقيق (وليس إلى إدارة المنشأة).

● **الفقرة التمهيدية:**

ينبغي أن يحدد تقرير المدقق البيانات المالية التي تم تدقيقها وتاريخها والفترة الزمنية التي تغطيها هذه البيانات ، فضلا عن ذلك يجب أن يبين في التقرير أن القوائم المالية وإعدادها هي من مسؤولية إدارة الشركة وأن دور المدقق ينحصر في إبداء الرأي في عدالة هذه القوائم وأن يشير إلى ملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

ويمكن أن تأخذ الفقرة التمهيدية الشكل التالي : (زكية بن زروق ، 2017/2016، ص 140)
 ((لقد قمنا بتدقيق الميزانية المرفقة لشركة.... كما هي في 12/31/..... وبيانات الدخل وبيان التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى)).

● **مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية:**

يجب أن يبين رأي المدقق أن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للبيانات المالية حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق، وأن هذه المسؤولية تمثل فيما يلي :

- تصميم وتنفيذ والمحافظة على الرقابة الداخلية الخاصة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية الخالية من الأخطاء.
- اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الهامة.
- عمل تقديرات محاسبية معقولة في ظل الظروف.

● **مسؤولية المدقق:**

يجب أن يبين تقرير المدقق أن مسؤولية المدقق هي إبداء الرأي حول البيانات بناء على التدقيق، كما يجب أن يبين التقرير أنه تم إجراء التدقيق حسب معايير تتطلب أن يمثل المدقق للمتطلبات الأخلاقية، وأن يوضح تقرير المدقق تخطيط وأداء التدقيق للحصول على تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية . (حسين احمد الدحوح ،حسين يوسف القاضي ، 2012، ص114-115)

- **فقرة الرأي:**

يجب أن يبين تقرير المدقق بوضوح رأيه بعدالة الإفصاح في القوائم المالية وأن القوائم المالية تتفق مع المتطلبات القانونية. ويمكن أن يتم استخدام تعبير آخر عن العدالة مثل تمثل بصورة صادقة وعادلة أو تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية. ويتم تحديد إطار إعداد التقارير والقوائم المالية بواسطة معايير المحاسبة الدولية.

إضافة لإبداء الرأي من قبل المدقق حول الصورة الصادقة والعدالة، قد يحتاج المدقق إلى إبداء الرأي فيما إذا كانت القوائم المالية تتفق مع القوانين والأنظمة النافذة.

- **تاريخ التقرير:**

يؤرخ التقرير بتاريخ انتهاء العمل الميداني. ويبين هذا التاريخ أن مدقق الحسابات قد أخذ في الحسبان تأثير الأحداث الواقعة حتى ذلك التاريخ في القوائم المالية وتقرير المدقق.

- **عنوان المدقق:**

يجب أن يذكر التقرير اسم المدينة أو الموقع والذي يمثل مكان وجود مكتب التدقيق الذي يتحمل المسؤولية عن عملية التدقيق.

- **توقيع المدقق:**

يجب أن يوقع التقرير باسم منشأة التدقيق أو بالاسم الشخصي للمدقق أو بكليهما وحسبما هو مناسب، ويوقع التقرير عادة باسم المنشأة بالنظر لافتراض أن المنشأة مسؤولة عن عملية التدقيق.

2- الأداء المالي

2-1- مفهوم الأداء

يعرف الاداء بأنه "الدرجة التي تحقق فيها الوحدة الاقتصادية اهداف الاداء وكذا قيام الفرد بالانشطة و المهام المختلفة التي يتكون منها عمله" (خراز لخضر ،طاوش قندوسي ،علامي خديجة ، 2019،ص44)

2-2- مفهوم الأداء المالي

هو أداة لتدارك الثغرات و المشاكل والمعوقات التي قد تظهر في نشاط المؤسسة ،فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر اذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات نقدية او لكثرة الديون و مشكل العسر النقدي ، وبذلك تلتزم المؤسسة للعمل ولمعالجة الخلل . (محمد محمود الخطيب ، 2010،ص45)

2-3- تعريف الأداء المالي

الأداء المالي هو "تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على انشاء القيمة لمواجهة المستقبل ،وذلك من خلال الاعتماد على الميزانيات ،جدول حسابات النتائج ،الجدول الملحقه " (شجري معمر سعاد ، 2008/2009،ص 130)

كما يعرف أيضا على انه "مدى تحقيق القدرة الارادية و القدرة الكسبية في المؤسسة ،حيث الأولى تعني قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها ،و البعض يعرفه بمدى تمتع و تحقيق المؤسسة لهامش امان يزيل عنها العسر المالي و ظاهرة الإفلاس " (دادن عبد الغني ، 2006/2007، ص 34-35)

2-4- أهمية الأداء المالي

تكمن أهمية الأداء المالي في انه يهدف الى تقويم أداء المؤسسة من عدة جوانب وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات من ذوي العلاقة بالمؤسسة خدمة لمصالحهم لما يوفره الأداء المالي من معلومات لترشيد قراراتهم المالية ،بالإضافة لذلك انه يمكن من متابعة اعمال المؤسسة و مراقبة أوضاعها و مستويات أدائها مقارنة بالموارد المتاحة و الأهداف المسطرة ،وبشكل عام يمكن تلخيص أهميته فيما يلي : (بحرى علي ، 2016، ص 354)

1. تقييم ربحية المؤسسة
2. تقييم سيولة المؤسسة
3. تقييم المديونية
4. تقييم تطور توزيع الأرباح
5. تقييم نمو المؤسسة

3- مساهمة تقرير المدقق في ابراز الاداء المالي للمؤسسة

3-1 - المعايير المعتمدة في إعداد التقارير

يعتبر التقرير المدقق بالنسبة للكثير من مستخدمي القوائم المالية الدليل الوحيد علي القيام بعملية التدقيق ولذلك فمن المهم جدا إعداد هذا التقرير بطريقة مهنية و تحقيقا لذلك فقد حدد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ،أربعة معايير تعتبر كإرشادات عامة لإعداد التقرير وتختص هذه المعايير على التوالي في الإشارة إلى المعيار قياس الصدق ،ظروف عدم الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية ،كفاية الإفصاح ، ووحدة الرأي .

سوف نفصل في هذه المعايير الأربعة على النحو التالي :

■ معيار الإشارة لمقياس صدق وعدالة عرض القوائم المالية

يتطلب هذا المعيار من المدقق المالي أن يشير في تقريره إلى، ما إذا كانت القوائم المالية قد تم عرضها وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما (المتعارف عليها) ومهنيا ينظر مدقق المالي للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما كمعيار لقياس الصدق وعدالة عرض القوائم المالية .بمعنى أن التزام الإدارة لهذه المبادئ لإعداد وعرض القوائم المالية يضمن صدق هذه القوائم ،أي أنها ستكون خالية من التحريفات الجوهرية ،سواء كانت تحريفات غير معتمدة ،أي أخطاء ،أو تحريفات معتمدة أي غش . (محمد سمير الصبان ، 2002، ص 385)

■ معيار الإشارة لظروف عدم الثبات في تطبيق مقياس صدق القوائم المالية

يتطلب هذا المعيار أن يشير المدقق المالي في تقريره إلى الظروف التي لم تراعي فيها الإدارة الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية في الفترة المحاسبية الحالية ،كما كانت متبعة في الفترة المحاسبية السابقة .

يهدف معيار الثبات إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما : (مصطفى حسين خضير ، 1996، ص 54)

التأكيد بان قابلية القوائم المالية للمقارنة بين الفترات المختلفة ، لم تتأثر تأثرا جوهريا بالتغيير في المبادئ المحاسبية أو بطرق تطبيق تلك المبادئ .

في حالة وجود تأثير جوهري على قابلية القوائم المالية للمقارنة نتيجة لحدوث تغيير في المبادئ المحاسبية فيجب على المدقق في هذه الحالات الإشارة إلى ذلك بطريقة مناسبة في تقريره .

■ معيار كفاية الإفصاح في القوائم المالية

يتطلب المعيار الثالث من معايير التقرير ، أن تكون المعلومات الواردة بالقوائم المالية كافية بطريقة معقولة . فإذا انتهى المدقق إلى أن إفصاح هذه القوائم المالية ، غير كافي أو أنها لا تتطابق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، فليس لديه السلطة لإجبار إدارة المؤسسة على تعديل القوائم لتعكس هذا الإفصاح الكافي ومع هذا فان المدقق يستطيع التحكم في محتوى تقرير التدقيق من خلال تضمينه الإفصاح الضروري في أي وقت تتجاهل القوائم المالية للمؤسسة هذا الإفصاح أو تتضمن إفصاحا غير دقيق . (مصطفى حسين خضير ، 1996، ص56)

■ معيار وحدة الرأي

يتطلب هذا المعيار من المدقق المالي أن يتضمن تقريره إما إبداء رأي فني محايد على القوائم المالية ككل و هي قائمة المركز المالي قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وليس على أي منها أو بعضها فقط . أو توضيح أسباب عدم إبداء الرأي إن حدث (محمد سمير الصبان ، 2002، ص386)

3-2- إجراءات تدقيق القوائم المالية المحددة للأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

3-2-1- إجراءات تدقيق قائمة الميزانية

إن الميزانية أو ما تسمى بقائمة المركز المالي تهدف إلى إظهار أين يقف المشروع ماليا في لحظة محددة من الزمن ، ولهذا تشبه الميزانية بتمثيل الحدث لحظة حدوثه كالصورة الفوتوغرافية لحظة التقاطها ، (طلال محمد الحجاوي وآخرون ، 2008، ص312) وتتكون الميزانية المحاسبية من جانبين الأصول والخصوم محققة التوازن بينهما .

- تدقيق حسابات الأصول

يعرف الأصل حسب مجلس معايير المحاسبة المالية في بيانه رقم 1985/06 على انه " منافع اقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل وان الوحدة المحاسبية قد اكتسبت حق الحصول على هذه المنافع أو السيطرة عليها نتيجة أحداث أو عمليات تمت في الماضي " ، (رضوان حلوة حنان ، 2009، ص85) كما يتكون الأصل من صنفين أصول ثابتة وأخرى متداولة وفي كل صنف عدة حسابات .

■ تدقيق حسابات الأصول الثابتة

1. تدقيق حسابات الأصول الثابتة الملموسة

يمكن إيجازها فيما يلي :

- القيا م بالجرد الفعلي للأصول الثابتة سواء بالعد والمشاهدة أو القياس أو ما شابه ذلك ، كما يتزود المدقق بكشوف تفصيلية عن هذه الأصول وما طرا عليها من إضافات أو تخفيضات . (خالد أمين عبد الله ،

2007، ص219)

- التأكد من ملكية الأصل بالاطلاع على المستندات الدالة على ذلك كالفاتورة ، العقود ، تأكيدات أخرى
- التأكد من كيفية تقييم الأصل وصحته بما يتضمن من ثمن اقتناؤه مضافا إليه جميع النفقات المتعلقة به حتى يصبح جاهزا للاستعمال ، مع مراعات عدم الخلط بين النفقات الاستثمارية ونظيرتها الاستغلالية
- التحقق من المعالجة المحاسبية السليمة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها مع تدعيمها بإثباتات
- التأكد من توفر المعلومة المحاسبية التي يتم تجميعها وقياسها وتلخيصها وتبويبها وعرضها في القوائم المالية حتى تمكن مستخدميها في التقييم و اتخاذ القرارات . (قدوري هودة سلطان ، لشلاش عائشة ، 2019،ص10)

- التأكد من عدم رهن الأصول وخاصة منها العقارات وهذا بطلب شهادة سلبية من الجهات المختصة
- في حالة وجود استثمارات قيد التنفيذ يجب التحقق من الإسناد المحاسبي السليم لها عند كل مرحلة ، مع إدراجه في حسابه الأصلي القابل للاهلاك عندما يصبح جاهزا للاستعمال .

2. تدقيق حسابات الأصول الثابتة غير الملموسة:

- التأكد من صحة النفقات المسجلة في حساب المصاريف الإعدادية وان الإطفاء يتم في أجله القانونية . (محمد التهامي طواهر ، 2005،ص75)
- في حالة انضمام أو انسحاب شريك أو في حالة اندماج أو انفصال شركة بأخرى على المدقق الاطلاع على الاتفاق المبرم بين الشركاء والطريقة المتبعة في صحة تقويم شهرة المحل وإظهارها بالدفاتر .
- الاطلاع على الوثائق والشهادات الرسمية التي تثبت ملكية الحقوق للمؤسسة مع إمكانية تجديد حمايتها ، مع التأكد من عدم سقوط هذه الحقوق كالعلامة التجارية.

■ تدقيق حسابات الأصول المتداولة

1. تدقيق حسابات المخزون

أن إجراءات تدقيق حسابات المخزون تظهر في السعر والكمية المتمثلة في الجرد المادي للسلع المخزنة معا وبشكل ملازم ، لأنه يمكن تخفيض قيمة المخزون بشكل مزدوج بين الكمية والسعر ، وقد ينجم عن هذا التخفيض التقليل من التحصيلات مما يعكس ذلك على نتائج الدورة العادي ، وفي حالات أخرى يمكن ظهور نسبة من الربح الخام العادي ، وفي حالات أخرى يمكن أن تقوم المؤسسة برفع نسبة الربح الخام لتتقارب مع مقاييس نشاطها وهذا اما لتقديم صورة حسنة للحصول على قروض من البنك أو إظهار المؤقت لحالة من الربح الذي يمكنها من امتصاص العجز المراحل الأكثر قدما ، أهم إجراءات تدقيق هذه الحسابات تتلخص فيما يلي

- التأكد من الوجود والملكية ، لسلع المخزون مطابقا لما هو وارد بالميزانية مما يتطلب إجراء جرد فعلي لحصر المخزون السلعي في نهاية الفترة ، لان الدليل الوحيد لإثبات الوجود الفعلي هو الجرد المادي . (طلال محمد الجاوي وآخرون ، 2008،ص166)

- فحص النظام المتبع في جرد المخزون والآلية التي تستخدمها المؤسسة لمحاسبة ورقابة المخزون.
- التأكد من صحة تقييم المخزون مع استمرارية ذلك وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

- التحقق من التقدير السليم لمؤونات تدني قيمة عناصر المخزون بشكل عقلاني يوافق طبيعة السلعة وظروف تخزينها ، مع المتابعة المستمرة لتلك المؤونات (محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي ، 2005، ص 79).

2. تدقيق حسابات الحقوق المدينة

- على العون المدقق التأكد من أن التصريحات الخاصة بحقوق المؤسسة لدى الغير ، وعلى المكلف بالضريبة المطالبة بتسوية مستحقته حتى من المسير أو الشركاء ، و أهم إجراءات تدقيق هذه الحسابات تتلخص فيما يلي :
- الحصول على مصادقات تثبت صحة الدين المسجل في حسابات الزبائن ومطابقتها للحسابات الفردية . (محمد بوتين ، 2005، ص 105)

- التأكد من وجود ديون مشكوك في تحصيلها مما يتطلب دراستها وأحقيتها في مؤونات موضوعية .
- المشاهدة الفعلية لأوراق القبض أو الحصول على مصادقات من الجهة المودعة لديها برسم الخصم .
- التأكد من أن المحفظة المالية للأسهم والسندات عائدة لملكية المؤسسة بطريقة رسمية مدعمة بشهادات
- في حالة انخفاض القيمة السوقية للسندات يتطلب تكوين مؤونة لإظهارها بالقيمة الحقيقية في الميزانية .
- التأكد من القروض المقدمة للغير وان تكون مستوفية للشروط القانونية مع الاطلاع على الضمانات .
- فحص الحسابات الجارية للشركاء والشركات الحليفة تم تسوية مساهمات الشركاء في الآجال القانونية .
- متابعة الرسم على القيمة المضافة المسترجع لكونه يعبر عن حجم المشتريات اكبر من نظيرتها المبيعات ، مع فحص الضرائب المدفوعة مسبقا بحلول آجالها لتسويتها مع حسابها الأصلي . (خالد أمين عبد الله ، 2007، ص 202)

- تدقيق حسابات الخصوم

- إن مفردات الخصوم الممثلة بنوعيتها الأموال المملوكة والديون نجد النوع الأول يمثل حقوق المالكين للمشروع ، وبالتالي فان إعادة تقييم أو إعادة صياغة الأصول والالتزامات يؤدي إلى زيادة أو نقص حقوق الملكية ، (حسين القاضي ، مأمون حمدان، 2008، ص 204) في حين النوع الثاني يعبر عن الديون الملقاة على عاتق المؤسسة والتي تمثل تدفق نقدي مستقبلي خارج من المشروع أما الأولوية في التسديد ترجع للدائنين ثم المقرضين عن المالكين . (طلال محمد الحجاوي وآخرون ، 2008، ص 315)

1-تدقيق حسابات الأموال المملوكة

تختلف إجراءات التدقيق باختلاف الطبيعة القانونية وهي كالآتي :

- فحص الإضافات والمسحوبات التي تطرأ على رأس المال خلال الفترة والتأكد من وجود الإثباتات . (خالد أمين عبد الله ، 2007، ص 267)
- في حالة الشركات يتم الاطلاع على العقد التأسيسي وتعديلاته لتحديد نصيب كل شريك في رأس مال .
- الاطلاع على محاضر جلسات الجمعية العامة للتعرف على ما يطرأ من تغيرات في رأس المال .
- التأكد من صحة تسجيل مختلف حسابات الاحتياطي وفقا لقانون الشركات والعقد الأساسي للشركة .
- فحص الأمور القانونية المتعلقة بالأرباح المحتجزة من حيث نسبتها وفترة بقائها دون توزيع .

- التفرقة بين مؤونة الخسائر المحتملة ومؤونة الأعباء لموزعة على عدة دورات مالية ، مع معرفة سبب إنشاء ومتابعة كل منهما ثم التأكد من صحة التقديرات المبرمجة والمعالجة المحاسبية لكلاهما . (محمد بوتين ، 2005،ص104)

2-تدقيق حسابات الالتزامات

تتكون الالتزامات أو الديون من صنفين التزامات طويلة الأجل التي يفوق تاريخ استحقاقها دورة مالية والمتمثلة عموما في السندات والقروض ، أما الثاني هو التزامات قصيرة الأجل التي لا يتعدى تاريخ استحقاقها دورة مالية واحدة نجد منها حسابات الدائنين ، أوراق الدفع ، إيرادات محصلة مسبقا وعليه إجراءات التدقيق تختلف من صنف لأخر حسب تاريخ الاستحقاق .

3 -تدقيق حسابات التزامات طويلة الأجل

- الاطلاع على النظام الداخلي الشركة ومحاضر الجلسات لمعرفة أحكام إصدار السندات واستهلاكها . (خالد أمين عبد الله ، 2007،ص 246)
- التأكد من شروط إصدار السندات لكونها تصدر بقيمتها الاسمية أو بعلاوة إصدار أو بخصم إصدار .
- التأكد من إظهار حساب القروض السندية كعنصر مستقل ضمن الالتزامات وليس في رأس المال .
- التأكد من صحة الإجراءات المتعلقة بعقد القرض ومكونات شروطه واعتماده من الجهة المسؤولة .
- تدقيق حسابات التزامات قصيرة الأجل يمكن إيجازها فيما يلي :
- القيام بالتدقيق المستندي لفواتير الشراء والإشعارات والمردودات عن طريق يومية المشتريات . (خالد أمين عبد الله ، 2007،ص 248)
- الحصول على مصادقات من الدائنين ومقارنتها مع أرصدة الحسابات الفردية المسجلة بالدفاتر .
- الاطلاع على كشف تفصيلي لأوراق الدفع المحررة والتي تستحق السداد بعد تاريخ إعداد الميزانية .
- طلب كشف تفصيلي لكل الأعباء المستحقة الدفع والإيرادات المقبوضة مقدما للتأكد من صحة تقييمها .
- متابعة الرسم على القيمة المضافة المحصلة من المبيعات لتخفيض حق الاسترجاع ودفع المستحقات .
- دراسة القوائم المالية للشركات الحليفة والفروع في حالة ما إذا كانت الشركة الأم هي محل التدقيق .

3-2-2-إجراءات تدقيق قائمة الدخل

بعد الإنهاء من تدقيق العناصر المكونة للميزانية يشرع المدقق إلى مفردات جدول حسابات النتائج الممثلة في حسابات التسيير بصنفها المصاريف والإيرادات ، علما أن هذه الحسابات تتميز عن سابقتها لكونها حسابات متناظرة وتفتح عند بداية كل دورة محاسبية وتغلق في نهايتها ، ولكي يدلي المدقق برأيه حول صدق هذه الحسابات بعد التزامها بالمبادئ المحاسبية يجب إتباع الخطوات التالية :

1-تدقيق حسابات المصاريف

يعرف مجلس معايير المحاسبة المالية المصاريف على أنها " التدفقات الخارجة من الوحدة المحاسبية أو أي نقص في أصولها أو زيادة في التزاماتها أو (كليهما معا) والتي تنشأ خلال الدورة عن إنتاج السلع أو بيعها أو تأدية

الخدمات أو أية أنشطة أخرى ناجمة عن الأعمال الرئيسية المعتادة والمتكررة في الوحدة المحاسبية " (رضوان حلوة حنان ، 2009، ص 88)

أما أهم إجراءات تدقيق حسابات المصاريف هي ما يلي : (الأرقم عبد الحفيظ ، بن فليس احمد 2001، ص 48)

- التأكد من حساب تكلفة السلع المستهلكة مع فحص بطاقات المخزون ومقارنتها مع الجرد المادي .
- التأكد من الخدمات المقدمة للمؤسسة بفحص مستندات الإثبات مع الحفاظ على مبدأ استقلالية الدورات .
- التأكد من التمييز الفعلي بين المصاريف الاستغلالية ونظيرتها الرأسمالية التي تحمل على الأصول .
- التأكد من جدية الإنفاق وصحته بوجود مستند إثبات موجه للمؤسسة ويخص الدورة المالية المعنية ، ويكون أصلا غير نسخة أو صورة ، وفعليا غير وهميا (سوريا) ولم يستعمل لأكثر من مرة .
- الاطلاع على كشف الرواتب والأجور بأسماء جميع العمال للتأكد من كل الاقتطاعات اللازمة .
- التأكد من التصريح والتسديد لمختلف الضرائب والرسوم المتعلقة بكل دورة مالية مدقق فيها .
- الاطلاع على فواتير الشراء الواردة من الغير مع الاطلاع على المراسلات المتبادلة بين الطرفين .
- على المدقق التأكد من أقساط الاهتلاكات السنوية وطريقة حسابها بمراجعة بطاقات الاستثمارات المتعلقة بها ، كما يتم التأكد من المؤنات وكفايتها للأصل المكون لها .

2- تدقيق حسابات الإيرادات

يعرف مجلس معايير المحاسبة المالية الإيرادات على أنها " التدفقات الداخلة إلى الوحدة المحاسبية أو أي زيادة في أصولها أو تخفيض في التزاماتها أو (كليهما معا) والتي تنشأ خلال الدورة عن إنتاج السلع أو بيعها أو تأدية الخدمات أو أية أنشطة أخرى ناجمة عن الأعمال الرئيسية المعتادة والمتكررة في الوحدة المحاسبية " . (رضوان حلوة حنان ، 2009، ص 88)

في حين إجراءات تدقيق حسابات الإيرادات تتمثل في : (خالد أمين عبد الله ، 2000، ص 317)

- فحص عمليات البيع للتحقق من عدم وجود أي اغفالات أو تجاوزات عن طريق تسجيل مبيعات صورية مع المردودات بهدف تضخيم رقم الأعمال وكذلك الأرباح الناجمة عنه .
- التحقق من العقود والمرسلات التي تمت بين الشركة وزبائنها وما يتعلق بالتعويضات والمردودات .
- القيام بتدقيق حسابي ومستندي لكل الفواتير المتعلقة بعمليات البيع مع المعالجة المحاسبية لها .
- يتم التأكد من الإنتاج المخزون عن طريق الجرد المادي لعناصر مخزون المنتجات في نهاية الدورة .
- التأكد من إرسال فواتير البيع للزبائن وخروج السلع المباعة من المخزون لتسلم لأصحابها في الموعد .
- التأكد من صحة تحصيل الديون المسجلة بالدفاتر مع تواريخ تسديدها بكل صيغ التسديد المتوفرة .
- التأكد من تحصيل الفوائد المالية ومعرفة شروطها مثل معدلات الفائدة وتسديدها في مواعيد استحقاقها .
- الاطلاع على عقد الإيجار وشروطه مع فحص وصولات قبض المبالغ المستلمة من المستأجر .
- التأكد من صحة تحقق الإيراد بالمستندات المؤيدة له مع فحص معالجة المحاسبية السليمة

3-2-3- إجراءات تدقيق قائمة النقد

تعتبر النقدية من أكثر الموجودات عرضة للاختلاس والسرقة الأمر الذي يتطلب الاحتفاظ بالجانب الأكبر منها في واحد أو أكثر من البنوك مع تخصيص مبلغ الصندوق لاستعماله لبعض المدفوعات الخاصة أو العاجلة، ونحاول من خلال هذا المطلب معرفة الإجراءات التي تسمح المحافظ الحسابات بتدقيق عناصر النقدية .

1-تدقيق العمليات النقدية

يقصد بالعمليات النقدية جميع العمليات التي يكون احد طرفيها أو كلاهما من حسابات النقدية ، (عبد الرزاق محمد عثمان ، 2011،ص 205) ويقصد بتدقيق العمليات النقدية هو التأكد من صحة ومطابقة أرصدة حسابات النقدية الموجودة بالدفاتر مع الموجودة في الصندوق والحسابات الجارية في البنوك ، (زهير عيسى ، 2015،ص 149) وبصفة عامة تتضمن الإجراءات الأولية لتدقيق العمليات النقدية تدقيق المقبوضات والمدفوعات النقدية بأنواعها المختلفة . (احمد حلمي جمعة ، 2000،ص354)

والإجراء أولي قبل البدا في عملية تدقيق العمليات النقدية هو قيام المدقق بالتحقق من إجراءات الرقابة الداخلية للنقدية ، حيث ينبغي عليه فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية الخاصة بالنقدية للتأكد من فعاليتها عن طريق إعداد استبيان وذلك للتحقق من أن هذه الإجراءات تتضمن ما يلي :

2-تدقيق المبيعات النقدية

- وهنا يجب على المدقق اختيار عينة وعمل الإجراءات التالية : (محمد السيد سرايا ، 2002،ص 42-43)
- فحص دفاتر وفواتير البيع والتأكد من صحتها ومطابقة صور فواتير البيع مع الكشوف التي يعدها رجال البيع في نهاية اليوم من حيث التسلسل وصحة مبلغها وكذا فحصها من ناحية المحاسبية ، مع مطابقة الأسعار مع قوائم الأسعار المعتمدة .
 - التحقق من إيداع كافة مبالغ المبيعات في البنك يوميا .
 - التحقق من أن مجموع كشوف النقدية تم تسجيلها في دفتر الصندوق العام
 - التحقق من أن عمليات البيع النقدي تم تسجيلها في دفتر النقدية ومراجعة قيود اليومية الخاصة بذلك .
 - التأكد من العمليات الحسابية في الفواتير وذلك بضرب الكمية في السعر .
 - تدقيق الإجماليات ، أي إجمالي كشوف حركة المبيعات النقدية مع إجمالي كشوف المبيعات المعدة بواسطة البائعين .

3- تدقيق التحصيلات من العملاء

يختلف تدقيق المقبوضات النقدية من العملاء تبعا لاختلاف طريقة السداد أو التحصيل فبعض العملاء يقومون بالسداد مباشرة في الصندوق أو بواسطة الوكلاء المنوبين ، أو إرسال شيكات وبناء عليه يكون تدقيقها وفق للإجراءات التالية :

- بالنسبة للمقبوضات المباشرة يتم تدقيقها وفقا للإجراءات التالية : (احمد حلمي جمعة ، 2000،ص 358)
- مطابقة كشوف المبالغ المحصلة التي يعدها القابض مع صور إيصالات التسديد.
- مطابقة الكشوف التي يعدها أمين الصندوق مع ما هو مقيد بدفتر النقدية .
- فحص الكشف المرسل للعملاء ومطابقته مع حساباتهم في دفتر الأستاذ .

- التأكد من صحة الترحيل من دفتر النقدية إلى دفتر أستاذ العملاء .
- بالنسبة للمقبوضات عن طريق الوكلاء أو المندوبين يتم تدقيقها وفقا للإجراءات التالية :
- مراجعة الكشف مندوبين مع سجل حركة النقدية ومع ما تم قيده في دفتر النقدية .

4-فحص كشوف الحسابات المرسلة للعملاء .

- مراجعة الكشف المعدة بواسطة المندوبين مع صور إيصالات السداد .
- أما التحصيلات الواردة بالبريد ، يتبع التالي لفحصها وتدقيقها : (زهير عيسى ، 2015، ص 152)
- التأكد من ترحيلات التحصيلات بالبريد إلى حسابات العملاء بدفتر الأستاذ المساعد .
- مطابقة كشوف التحصيلات بالبريد مع كشوف الحسابات المرسلة للعملاء ثم مع حساب العميل بدفتر الأستاذ.
- مطابقة سندات إيداع الشيكات الواردة بالبنك مع دفتر النقدية للتأكد من إيداع الشيكات الواردة بالبريد.

5-تدقيق المدفوعات النقدية

- وكإجراء أولي قبل إجراء التدقيق لا بد من التحقق من الآتي : (احمد حلمي جمعة ، 2000، ص 360)
- التأكد من جدية عملية الدفع من خلال مراجعة الالتزام الذي تم سداؤه أو إيصالات في مقابل المبلغ المدفوع ، وتعقب ما يفيد أن المبالغ المدفوعة قد وصلت إلى المستفيدين الحقيقيين
- التدقيق الحسابي للمدفوعات النقدية ، ومراجعتها الترحيل إلى دفتر الأستاذ .
- صحة إثبات قيود لمستندات النقدية في الدفاتر المحاسبية .
- وبعد التأكد يقوم المدقق بأهم الإجراءات المتبعة لتدقيق المدفوعات النقدية والتي تتمثل في : (زهير عيسى ، 2015، ص 153)

6-إجراءات الرقابة على المشتريات النقدية

- التأكد من اعتماد عملية الشراء من طرف مختصين .
- الاطلاع على فاتورة الشراء ومطابقة ما ورد بها قيد في دفتر النقدية
- التأكد من توريد البضاعة المشتراة ، بمعينة سجلات المخازن ودفتر البضائع الواردة .
- التأكد من تنفيذ عمليات الشراء حسب النظام الرقابة الداخلية .
- التأكد من الفواتير المسددة لأنها إثبات سداد تم مطابقة الفواتير مع دفتر النقدية بخانة المشتريات.
- في حالة التسديد بالشيكات تراجع الشيكات المسحوبة مع دفتر النقدية
- بالنسبة للنقدية في حسابات البنوك يجب فصل حساب كل بنك على حدة في بند خاص مع تحديد نوع كل حساب في بند خاص مثل الحسابات الجارية العادية في البنوك ، حسابات ودائع التوفير في البنوك .
- بالنسبة للنقدية في الصناديق المختلفة تظهر منفردة بالنسبة لكل صندوق في حالة وجود أكثر من صندوق في المؤسسة .
- في حالة وجود جانب من النقدية في شكل عملات أجنبية فإنها تظهر في الميزانية بالعملة الوطنية .

2- إجراءات تدقيق البنك

تعتبر النقدية من أكثر الموجودات عرضة للاختلاس والسرقة الأمر الذي يتطلب الاحتفاظ بالجانب الأكبر منها لدى واحد أو أكثر من البنوك ، وعموما تهدف عملية تدقيق البنك إلى تحقيق الأهداف التالية : (خالد أمين عبد الله ، 2007، ص 190)

- التأكد من صحة العمليات المتعلقة بالبنك والمثبتة بالدفاتر عن طريق مقارنتها مع العمليات الواردة في الكشف.
- التوصل إلى الرصيد الصحيح الحقيقي الواجب إظهاره في الميزانية العامة للمؤسسة .
- ولتحقيق هذه الأهداف يقوم محافظ الحسابات بإتباع مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن نعرضها كالتالي : (يوسف محمود جربوع ، 2002، ص 327)
- دراسة نظم الرقابة الداخلية وتقييمها وتتخلص إجراءات الرقابة الداخلية التي ينبغي على المدقق التحقق منها وفحصها في نقاط التالية : (خالد أمين عبد الله ، 2007، ص 44)
- مراقبة مذكرات التقارب البنكي بعد إعدادها من طرف المسؤول .
- وجود إجراءات لمقارنة الحسابات البنكية ، ومن يقوم بالعملية يحصل على كشف البنك مباشرة .
- وجود مقارنة لتواريخ ومبالغ الإيداعات اليومية الظاهرة على كشوف البنك بتلك الظاهرة على يومية المقبوضات.
- فحص الشيكات المدفوعة بصفة منتظمة خلال الدورة .
- عدم إبقاء الشيكات بحوزة المؤسسة بل إيداعها فوراً في البنك .
- وجود توافيق أكثر من شخص على الشيكات المحسوبة.
- وجود حد معين أو مبلغ معين للدفع عن طريق البنك .
- طلب شهادة من البنك عن صحة أرصدة الحسابات في نهاية الدورة المالية ، مع كشف بالأوراق المالية وأوراق القبض الموجودة لدى البنك ، ويتم طلب الشهادة من قبل إدارة المؤسسة ، على أن يراعي البنك إرسالها إلى محافظ الحسابات مباشرة ، وعادة يطلب أن يذكر إما رصيد حساب البنك أو الأرصدة المتنوعة الأخرى إن وجدت أي تقييد لتحريك الحسابات بالإضافة إلى طلب تفصيلي عن واقع الأوراق المالية وأوراق القبض المخصومة أو تلك التي برسم التحصيل لدى البنك ، وفي أغلب الأحيان لا يكون رصيد البنك مطابق لرصيده الحسابي في قيود المؤسسة لأسباب كثيرة ، لذلك تقوم المؤسسة بإعداد المقارنة البنكية حتى يتحقق التطابق بين الرصدين ، وهذه العملية يجب أن تدقق بصورة تفصيلية من قبل المدقق.
- تتبع تسلسل الشيكات غير المصروفة وإشعارات إيداع الأموال ومقارنة ذلك مضمون مذكرة المقارنة البنكية .
- تتبع الشيكات المرفوضة وأسباب رفض الشيكات ، بالإضافة إلى تتبع الدفعات المودعة في الحساب ومراقبة صحة الإيداع بالكامل وعدم تجزئة المبالغ والتحري عن أسباب التجزئة في حال وجودها .
- التحقق من عمليات البنك الجارية ضمن فترة الحد الفاصل ، والتأكد من صحتها، بالإضافة إلى مراقبة المبالغ الكبيرة والتأكد من أنها قبضت أو دفعت بصورة فعلية ومن أنها مؤيدة بالوثائق الرسمية .

- تحليل وفحص الحساب الوارد من البنك للتأكد من مطابقة الرصيد الوارد في هذا الكشف مع الرصيد الدفترى في حساب البنك بدفتر الأستاذ .
- التحقق من تواريخ الإيداعات أو المحسوبات الواردة بكشف الحساب وكذلك الواردة بدفتر النقدية حتى يتمكن من اكتشاف أي اختلاف أو تلاعب .
- وبصفة عامة على المدقق الأخذ في الاعتبار عند تدقيقه حسابات البنوك القواعد التالية : (محمد السيد السريا ، 2002، ص 558)
- يتأكد من إضافة الشيكات التي أرسلت للحصول أو تلك المسحوبة للصرف وبيان سبب تأخرها مدة طويلة للبنك لصرفها .
- التأكد من أن الشيكات التي صدرت في نهاية السنة المالية قد سلمت فعلا لأصحابها .
- التحقق من أن الإيداعات لدى البنك في نهاية السنة المالية والتي وردت في كشف البنك قد تم تسجيلها دفتريا .
- التحقق من عدم رفض أي شيك من الشيكات المودعة عن طريق مراجعة كشف الحساب الذي يظهر عليه عملية التحصيل أو الرفض .
- التأكد من صحة أي مصروفات أو فوائد بنكية ظهرت في كشف الحساب ولم تثبت دفتريا لعدم ورود إشعارات عليها

3- إجراءات تدقيق الصندوق

يعتبر الصندوق من أسهل النقاط التي يمكن أن تحدث فيها عمليات الغش والاختلاس ، ولذلك يضع المدقق صوبة مجموعة أهداف لتدقيق هذا العنصر من أهم هذه الأهداف هي : (خالد أمين عبد الله ، 2007، ص 49)

1. التأكد من أن النقدية الموجودة فعلا في الصندوق تتطابق مع النقدية الموجودة في الدفاتر والسجلات .
2. التأكد من أن النقدية الموجودة في الدفاتر هي النقدية الصحيحة التي يجب أن تكون مسجلة في الدفاتر بمعنى أن تكون عمليات المقبوضات والمدفوعات صحيحة .

انطلاقاً من هذه الأهداف المذكورة يمكن تحديد إجراءات التدقيق الخاصة بالنقدية الموجودة في الصناديق بما يلي :

- تقييم ودراسة نظام الرقابة الداخلية للتأكد من توفر الإجراءات الأساسية لممارسة رقابة داخلية فعالة ، وعادة ما تتم هذه العملية عن طريق إعداد استبيان يلخص أهم مميزات نظام الرقابة الداخلية للصندوق ، إجراء جرد فعلي للأموال الجاهزة في الصناديق بعد حصرها وتحديد المسؤولين عن كل منها وغالبا ما يتم هذا الجرد بصورة مفاجئة أو بطريقة يمنع فيها نقل الأموال من صندوق لآخر ويتم الجرد بحضور ممثل عن إدارة المؤسسة تتولى التوقيع على محاضر الجرد مع كل من أمين الصندوق المدقق ، كما يمكن المدقق أن يجري أكثر من عملية جرد خلال فترة تنفيذه لعملية التدقيق وذلك فيما يتعلق بصندوق واحد أو أكثر حتى يطمئن على سلامة العمل بالنسبة لهذه الصناديق وحسن سلوك المسؤولين عنها ، (يوسف محمود جربوع ، 2002، ص 326)

ولزيادة فعالية عملية الجرد يجب عليه مراعاة القواعد التالية : (محمد السيد السريا ، 2002، ص 559-560)

- إذا أراد جرد جميع عناصر النقدية في الصناديق المختلفة عليه أن يقوم بذلك في وقت واحد لمنع نقل الأموال من صندوق لآخر في وقت آخر .
 - عدم السماح لأمين الصندوق لاشتراك في عملية الجرد ولكن ينبغي أن يكون حاضرا هو أو مندوب عنه عند الجرد للإجابة على أي استفسار .
 - تسجيل نتيجة الجرد طبقا لنوع الورقة النقدية وكميتها وقيمتها في كشوف خاصة معدة لذلك في حالة وجود نظام رقابة داخلية قوي قد يكفي المدقق بجرد الأموال المتواجدة في صناديق المؤسسة والتأكد من تطابق ما وجده مع ما هو مسجل في الدفاتر المحاسبية أما في حالة ضعف نظام الرقابة الداخلية يقوم توسيع نطاق العمل ليشمل الإجراءات التالية : (يوسف محمود جربوع ، 2002، ص 326)
 - تحديد الآلية التي يتم بموجبها سحب الأموال من البنوك لتغذية هذه الصناديق وكذلك إيداع الأموال الفائضة التي تزيد عن الحاجة أو عن الحد الأقصى المسموح به في حسابات المؤسسة لدى البنك .
 - التحقق من إثبات المقبوضات والمدفوعات في دفتر الصندوق وفحص مستنداتها والتأكد من صحة توقيع القابض لهذه الأموال .
 - التأكد من صحة جمع دفتر الصندوق واستخراج رصيده ومطابقته مع نتائج الجرد الفعلي .
 - الحيلولة دون تزويد الصناديق أثناء الجرد بمبالغ عن طريق تحويل الأوراق النقدية أو أوراق القبض إلى النقدية ، وكذلك الحيلولة دون تحويل رصيد أو جزء من رصيد احد الصناديق إلى صندوق آخر .
 - إعلام الإدارة فوراً عن أي نقص أو عجز في الصناديق يكشفه المراجع وذلك بغية اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المسئول عنها .
 - زيادة بعض الفروع لجرد صناديقها ، وفي حال تعذر ذلك يتم تثبيت أرصدها على مسؤولية من قام بجردها
 - التحقق من صحة بيانات الحد الفاصل وسلامتها وذلك بفحص عمليات القبض أو الدفع من الصناديق في الأيام الأخيرة من السنة موضوع المراجعة والأيام الأولى من السنة التالية .
- خاتمة:

من خلال الدراسة نستنتج ان التقارير المالية وإن كانت تصدر مرافقة للقوائم المالية إلا أن ما يرد بها من معلومات يكون مختلفا عما يرد في القوائم المالية وله تأثيرات على مستخدمي أرقام وبيانات القوائم المالية من المقرضين والمستخدمين لأنها توفر لهم نوعا من الثقة في ما يرد في هذه القوائم من بيانات، ويشعر المستخدمون بهذه الثقة والطمأنينة في القوائم المالية سواء صدرت مرفوقة بكشوف تحليلية لأرقامها أم صدرت بدون هذه الكشوف، وهنا تظهر مساهمة المدقق ، الذي يرفع من شأن التقارير وكفاءتها من خلال اجراءات التدقيق التي يتبعها للكشف والابلاغ عن حالات الغش و الافعال غير الشرعية ، وإبداء الرأي على قدرة المنشأة على الاستمرار وإعطاء الإنذار المبكر بهذا الخصوص .

من خلال ما سبق يمكن تقديم التوصيات التالية :

- ضرورة اعطاء المؤسسة الاقتصادية اهمية لتقرير المدقق عوض وضعه في الرف من اجل الرجوع اليه مستقبلا.
 - معالجة معظم توصيات التقرير القوية والجديرة بالتنفيذ الفوري .
 - دعم وتنظيم وظيفة التدقيق داخل المؤسسة
 - الاهتمام اكثر بمؤشرات الاداء المالي المستخدمة من طرف المدقق.
 - اخذ توصيات المدقق بعين الاعتبار في اتخاذ قرارات تساهم في تحسين اداء المؤسسة .
- قائمة المصادر والمراجع:
- احمد حلمي جمعة ، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات ، 2000 دار صفاء للنشر ، عمان الأردن .
 - احمد نور ، مراجعة الحسابات من النظرية إلى التدقيق، 1990 الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، مصر .
 - الأرقم عبد الحفيظ ود/. بن فليس احمد ، مراقبة ومراجعة الحسابات ، 2001 منشورات جامعية منتوري، قسنطينة ، الجزائر
 - حسين احمد الدحوج ود/. حسين يوسف القاضي ، مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية ، 2012، عمان، الأردن .
 - حسين القاضي ود/. مأمون حمدان ، المحاسبة الدولية ومعاييرها، 2008 دار الثقافة ، عمان، الأردن.
 - خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية والعملية ، 2007، دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن.
 - رضوان حلوة حنان - مدخل النظرية المحاسبية ، 2009، الطبعة 2، دار وائل ، عمان ،الأردن.
 - زهير عيسى ، تدقيق الحسابات الإجراءات العملية ، 2015 دار البداية عمان الاردن .
 - طلال محمد الجاوي وآخرون ، أساسيات المعرفة المحاسبية ،دار اليازوري .
 - عبد الرزاق محمد عثمان ، أصول التدقيق والرقابة الداخلية ، شركة الابناء شريف الانصاري بيروت لبنان .
 - عبد الوهاب نصر علي ، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال ، 2001 الجزء الأول ،الدار الجامعية الإسكندرية، مصر .
 - محمد التهامي طواهر ود/. مسعود صديقي ، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2 ، الجزائر.
 - محمد السيد سرايا ، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق ، 2002 دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر .

- محمد بوتين ،المراجعة ومراقبة الحسابات ، 2005، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، ط2 ، الجزائر .
- محمد سمير الصبان ، و د/ محمد الفيمي محمد ، المراجعة بين التنظير و التطبيق، 1990 الدار الجامعية ،مصر.
- محمد سمير الصبان و د/.عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية، 2002 الدار الجامعية الإسكندرية .
- محمد فضل مسعد ود/ خالد راغب الخطيب ،دراسة متعمقة في تطبيق الحسابات ، 2009 دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ،طبعة الأولى .
- محمد محمود الخطيب ،الأداء المالي واثره على اسهم الشركات ، 2010 ،دار الحامد للنشر ،الأردن.
- مصطفى حسين خضير ، المراجعة: المفاهيم والمعايير والإجراءات، 1996 مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
- هادي التميمي ، مدخل إلى التدقيق، 2004 دار وائل للنشر ، ط 1 ، عمان ، الأردن .
- يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات المتقدمة ، ط1، فلسطين .،
- زكية بن زروق ، دور التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في دعم مصداقية تقارير المدقق الخارجي ، 2016/2017 ، أطروحة دكتوراه ، تخصص تدقيق محاسبي ،بأتمة الجزائر .
- دادن عبد الغني ، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج إنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية ، 2006/2007 ،حالة بورصتي الجزائر وباريس -أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر .
- شكري معمر سعاد ،دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة سونلغاز ، 2008/2009 ،مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير ،جامعة بومرداس، الجزائر .
- بحري علي ،تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة تطبيقية في مؤسسة مطاحن الحضنة للفترة 2011-2016،جامعة ،مجلة الحقوق والعلوم السياسية -العدد الاقتصادي 35(01).
- خراز لخضر ، طاوش قندوسي ، علامي خديجة، دور أدوات ضبط الجودة في تحسين أداء المؤسسات "دراسة حالة"، مجلد 2 عدد 01 ، 2019، مجلة النمو الاقتصادي والمقالاتية العدد 3.
- قدوري هودة سلطان، لشلش عائشة، أهمية الحوكمة في تحسين جودة المعلومة المحاسبية ، مجلد 1 عدد 02 ، 2019، مجلة النمو الاقتصادي و المقالاتية.